وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا / النجف الاشرف

المصلحة في الطعن الجنائي
((دراسة مقارنة))

رسالة تقدم بها الطالب

نجاح حميد جلاب ال بشاره

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الجنائي

بإشراف

الأستاذ الدكتور حسون عبيد الفتلاوي

أستاذ القانون الجنائي

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾

صدق الله العظيم

(سورة الإسراء : الآية ٧٠)

الإهداء

إلى نبي الرحمة محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

إلى كل الذين قدموا أرواحهم فداءً للعراق العزيز

شهدائنا الأبرار أسكنهم الله فسيح جناته

إلى من بذل الغالي والنفيس من أجلي ..المرحوم والدي

إلى من سهرت الليالي من أجلي، وأرضعتني دراً نقياً المرحومة والدتي.....

إلى من كانت معي في كل المواقف قريبه مني دائماً زوجتي

إلى من إذا نظرت إليهم وجدت البراءة في عيونهم

أبنائي ....بناتي

أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على سيد رسله وخاتم أنبيائه محمد وأهل بيته الطيبين الطاهرين (..... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) (سورة النمل من الاية ١٩).

بعد التوكل على الله وانجاز هذا العمل المتواضع لا يسعني إلا أن أشكر لله تبارك وتعالى لما منحني من عون ، كما أود أن اتقدم بالشكر والتقدير وإلامتنان إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور حسون عبيد هجيج الفتلاوي** الذي بذل كل ما في وسعه من أجل تمكيني من انجاز عملي هذا ، واتقدم بالشكر أيضاً إلى جميع أساتذتي وكل من قدم لي المشورة والعون والمساعدة وأنار لي الطريق من الأقارب والأصدقاء واشكر كثيراً شقيقي **الأستاذ المحامي صباح حميد جلاب** الذي حثني على إكمال الدراسة وما أبداه من نصائح بناءة .

وأخيراً، أتقدم بوافر الشكر والتقدير للأساتذة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها ألافاضل لتفضلهم بمناقشة الرسالة ولما سيقدمونه من آراء ستكون موضع اهتمامي، وسوف اجعل منها منهاجاً مثالياً أعمل به.

الباحث

الخلاصة

الخلاصة

إن موضوع المصلحة في الطعن الجنائي ليس من المواضيع الحديثة ،إذ أخذت به العديد من التشريعات الاجرائية ومنذ فترة طويلة ، فقد كان لهذا الموضوع جذور في الحضارات القديمة، فقد اعطت هذه الحضارات حيزاً واسعاً لهذا الموضوع ،وعملت على ترسيخ أحكامه وضرورة تبنيها في العمل القضائي ، فضلاً عن ذلك كان للشريعة الاسلامية دور متميز في بيان أهمية المصلحة في الطعن الجنائي ،فاستطاعت توفير الفرصة لأطراف الخصومة باعتماد أحكام الطعن الجنائي وممارسته بغية تحقيق المصلحة، كذلك كان للقوانين الحديثة الدور الكبير في اقرار أحكام الطعن الجنائي والمصلحة منه، فانصب الاهتمام على المصلحة القانونية وتبين بأن المصلحة موضوع البحث هي المنفعة المادية والأدبية التي يسعى الى تحقيقها من يلجأ إلى ممارسة الطعن الجنائي في الأحكام، ولا يخفى علينا أن موضوع المصلحة يتضمن القانون الاجرائي والموضوعي ولعل أهميته تتضح بشكل صريح بالمكانة التي يحتلها في القانون الوضعي ، ذلك القانون الذي نجده دائماً يسعى الى توفير الحماية للأفراد ورعاية مصالحهم من خلال تقوية أواصر العلاقة بين الفرد والمجتمع ، ولا يمكن لنا أن نفكر بأي هدف للقانون سوى أنه أداة فاعلة لحماية وتحقيق المصالح الخاصة والعامة كونه يمكن الطاعن من تحقيق المصلحة الخاصة به ، وكذلك الوصول إلى مصلحة المجتمع التي هي المصلحة العامة .

ولغرض الإلمام الكافي بموضوع (المصلحة في الطعن الجنائي / دراسة مقارنة) فقد وجدنا من الضروري تقسيم الرسالة الى ثلاثة فصول وسبق ذلك اعطاء مقدمة موجزة عن الموضوع تضمنت فكره عامة عنه وبيان اهميته واشكالية البحث فيه ونطاق البحث والمنهجية والدراسات السابقة وبيان خطة البحث ، وبعد هذه المقدمة تناولنا في الفصل الأول ماهية المصلحة في الطعن الجنائي وذلك من خلال مبحثين وضحنا في المبحث الأول مفهوم المصلحة في الطعن الجنائي وضمن مطلبين خصصنا المطلب الأول للتعريف بالمصلحة في الطعن الجنائي اما المطلب الثاني فكان مخصصاً لبيان خصائص المصلحة في الطعن الجنائي وعناصرها وطبيعتها، أما فيما يتعلق بالمبحث الثاني وضحنا فيه تمييز المصلحة في الطعن الجنائي عن المصلحة في الطعن بالدعوى الدستورية والمدنية والادارية . من خلال ثلاثة مطالب خصص الأول لتمييز المصلحة في الطعن الجنائي عن المصلحة في الطعن بالدعوى الدستورية والمطلب الثاني كان لبيان تمييز المصلحة في الطعن الجنائي عن المصلحة في الطعن في الدعوى المدنية في حين كان المطلب الثالث قد خصص لبيان تمييز المصلحة في الطعن الجنائي عن المصلحة في الطعن بالدعوى الإدارية .

أما الفصل الثاني فكان مكرساً لبحث أساس المصلحة في الطعن الجنائي وضمن ثلاثة مباحث وضحنا في المبحث الأول أساس المصلحة في الطعن الجنائي في الشريعة الاسلامية وذلك من خلال مطلبين : الأول ينصب على التعريف بالطعن الجنائي في الفقه الاسلامي وأدلة ثبوته والثاني يبين أصحاب الحق في الطعن الجنائي في الشريعة الاسلامية ،أما فيما يتعلق بالمبحث الثاني فقد تناول الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في المجال الدولي من خلال مطلبين بين الأول الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي الاعلان العالمي لحقوق الإنسان أما الثاني فقد تناول الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في الاتفاقيات الدولية والميثاق العربي لحقوق الإنسان ،أما المبحث الثالث فنوضح فيه الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في المجال الوطني من خلال مطلبين نبين في الأول الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في الدساتير ونتناول في الثاني الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في القوانين الوطنية .

أما فيما يتعلق بالفصل الثالث والأخير فقد أثرنا موضوع المصلحة في طرق الطعن الجنائي وأنواعها وشروط تحققها وضمن مبحثين فكان المبحث الأول قد تناول أنواع المصلحة في الطعن الجنائي وشروط تحققها ومن خلال مطلبين خصص الأول لبيان أنواع المصلحة في الطعن الجنائي فيما كان المطلب الثاني مخصصاً لبحث شروط تحقق المصلحة في الطعن الجنائي،أما المبحث الثاني فنوضح فيه المصلحة في طرق الطعن الجنائي وبثلاثة مطالب ،الأول تناول بالبحث المصلحة في طرق الطعن الجنائي العادية والثاني بين المصلحة في طرق الطعن الجنائي الاستثنائية ، فيما كان المطلب الثالث مخصصاً لبيان الطعن المقدم من الادعاء العام . وقد كان ختام الرسالة ايجازاً بأهم ماتوصلنا إليه من نتائج توصلت إليها الرسالة ، وكذلك مقترحات تناولت بشكل صريح دعوى للمشرع لتعديل نص المواد القانونية والغاء بعض منها واستحداث مواد أخرى ، وكل ذلك ضمن أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ.

المحتويات

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الخلاصة	ث-ج
المقدمة	١-٦
الفصل الأول : ماهية المصلحة في الطعن الجنائي	٧-٨
المبحث الأول : مفهوم المصلحة في الطعن الجنائي	٨-٩
المطلب الأول : التعريف بالمصلحة في الطعن الجنائي	٩-١٠
الفرع الأول : تعريف المصلحة في الطعن الجنائي لغة	١٠-١٢
الفرع الثاني : تعريف المصلحة في الطعن الجنائي اصطلاحاً	١٣-١٧
المطلب الثاني : خصائص المصلحة في الطعن الجنائي وعناصرها وطبيعتها	١٨
الفرع الأول :خصائص المصلحة في الطعن الجنائي	١٨-٢٨
الفرع الثاني :عناصر المصلحة في الطعن الجنائي	٢٨-٣٥
الفرع الثالث : طبيعة المصلحة في الطعن الجنائي	٣٥-٣٧
المبحث الثاني : تمييز المصلحة في الطعن الجنائي عن المصلحة في الطعن بالدعوى الدستورية والمدنية والادارية.	٣٨
المطلب الأول: تمييز المصلحة في الطعن الجنائي عن المصلحة في الطعن بالدعوى الدستورية	٣٨-٣٩
الفرع الأول :تعريف الدعوى الدستورية وخصائص المصلحة في الطعن بها	٣٩-٤١
الفرع الثاني : الفرق بين المصلحة في الطعن بالدعوى الجزائية و المصلحة في الطعن بالدعوى الدستورية .	٤٢-٤٥
المطلب الثاني : تمييز المصلحة في الطعن الجنائي عن المصلحة في الطعن بالدعوى المدنية.	٤٥-٤٦
الفرع الأول :تعريف الدعوى المدنية وخصائص المصلحة في الطعن بها.	٤٦-٤٩
الفرع الثاني : الفرق بين المصلحة في الطعن بالدعوى الجزائية و المصلحة في الطعن بالدعوى المدنية	٤٩--٥٣
المطلب الثالث : تمييز المصلحة في الطعن الجنائي عن المصلحة في الطعن بالدعوى	٥٣-٥٤

الادارية	
الفرع الأول : تعريف الدعوى الادارية وخصائص المصلحة في الطعن بها	٥٤-٥٦
الفرع الثاني : الفرق بين المصلحة في الطعن بالدعوى الجزائية و المصلحة في الطعن بالدعوى الإدارية	٥٦-٦١
الفصل الثاني : أساس المصلحة في الطعن الجنائي	٦٢
المبحث الأول : أساس المصلحة في الطعن الجنائي في الشريعة الاسلامية	٦٢-٦٣
المطلب الأول : التعريف بالطعن الجنائي في الفقه الاسلامي وادلة ثبوته .	٦٣
الفرع الأول : التعريف بالطعن الجنائي في الفقه الاسلامي	٦٤-٦٦
الفرع الثاني : أدلة ثبوت الطعن الجنائي في الفقه الاسلامي	٦٦-٧٠
المطلب الثاني : أصحاب الحق في الطعن الجنائي في الشريعة الاسلامية	٧٠-٧١
الفرع الأول : أطراف النزاع في الدعوى.	٧١-٧٣
الفرع الثاني :الجهات القضائيه المختصة .	٧٣-٧٥
المبحث الثاني : الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في المجال الدولي	٧٥
المطلب الأول : الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .	٧٦
الفرع الأول : الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في الاعلان العالمي لحقوق الانسان.	٧٦-٧٨
الفرع الثاني : الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .	٧٨-٨١
المطلب الثاني : الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في الاتفاقيات الدولية وفي الميثاق العربي لحقوق الإنسان .	٨٢
الفرع الأول : الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في الاتفاقيات الدولية .	٨٢-٨٨
الفرع الثاني : الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٤.	٨٨-٩١
المبحث الثالث : الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في المجال الوطني .	٩٢
المطلب الأول : الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في الدساتير .	٩٢-٩٣
الفرع الأول : الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في الدساتير العراقية .	٩٣-٩٥

الفرع الثاني : الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في الدساتير العربية.	٩٥-٩٨
الفرع الثالث : الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في الدساتير الاجنبية .	٩٨-١٠١
المطلب الثاني : الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في القوانين الوطنية .	١٠١-١٠٢
الفرع الأول : الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في القانون العراقي .	١٠٢-١٠٤
الفرع الثاني : الأساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في القوانين العربية .	١٠٤-١٠٧
الفرع الثالث: الاساس القانوني للمصلحة في الطعن الجنائي في القوانين الاجنبية .	١٠٨-١١٠
الفصل الثالث : المصلحة في طرق الطعن الجنائي وأنواعها وشروط تحققها .	١١١-١١٢
المبحث الأول : أنواع المصلحة في الطعن الجنائي وشروط تحققها .	١١٢
المطلب الأول : أنواع المصلحة في الطعن الجنائي .	١١٣
الفرع الأول : المصلحة المادية والمصلحة الادبية .	١١٣-١١٧
الفرع الثاني : المصلحة الخاصة والمصلحة العامة .	١١٧-١٢٠
الفرع الثالث : المصلحة الحالة في الطعن الجنائي .	١٢٠-١٢٣
المطلب الثاني : شروط تحقق المصلحة في الطعن الجنائي .	١٢٤
الفرع الأول : ان تكون الطلبات ضمن محتويات الدعوى الجزائية .	١٢٤-١٢٦
الفرع الثاني : أن يكون مقدم الطعن ذا صلة بالدعوى الجزائية .	١٢٦-١٢٩
الفرع الثالث : تحقق أهداف الطعن الجنائي .	١٢٩-١٣٢
المبحث الثاني : المصلحة في طرق الطعن الجنائي .	١٣٢
المطلب الأول : المصلحة في طرق الطعن الجنائي العادية .	١٣٢-١٣٣
الفرع الأول : المصلحة في الطعن بالاعتراض على الحكم الغيابي .	١٣٣-١٣٧
الفرع الثاني : المصلحة في المحاكمة الاعتراضية .	١٣٨-١٤٤
المطلب الثاني : المصلحة في طرق الطعن الاستثنائية .	١٤٤
الفرع الأول : المصلحة في الطعن بالتمييز .	١٤٤-١٥٠
الفرع الثاني : المصلحة في الطعن بتصحيح القرار التمييزي.	١٥٠-١٥٥
الفرع الثالث : المصلحة في الطعن باعادة المحاكمة .	١٥٥-١٦٠
المطلب الثالث : الطعن المقدم من الإدعاء العام .	١٦٠

الفرع الأول : دور الإدعاء العام في الطعن الجنائي.	١٦٠-١٦٣
الفرع الثاني : دور الإدعاء العام في الطعن لمصلحة القانون .	١٦٤-١٦٧
الخاتمة	١٦٨-١٧٤
قائمة المصادر	١٧٥-١٨٩
الخلاصة باللغة الانكليزية	A-C